

الحمد لله
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار: عدد 409
تاريخ القرار: 16 جويلية 2024

ق رار

أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، بتاريخ يوم 16 جويلية 2024 القرار عدد 409 في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات وذلك بين:

المدعية: شركة " في شخص ممثلها القانوني.

مقرها:

من جهة

المدعى عليها: شركة " في شخص ممثلها القانوني.

مقرها:

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

تعرض شركة " بموجب مطلب التدابير الوقتية المقدم إلى مكتب الضبط بالهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 25 جوان 2024 أن المشغل "، "يسوق عرض تجاري لفائدة الحرفاء الذين قاموا باقتناء شرائح هاتف جوال جديدة يتمثل في تمكينهم من حافز بقيمة "1.125 جيقا أوكتي أنترنات و 30 دقيقة من المكالمات المجانية " عند تشغيلهم لخطهم ودون شحن رصيدهم مشككة في إيداع عرض الحال لدى الهيئة الوطنية للاتصالات قبل ترويجه وفق مقتضيات الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ كما تنقيحه وإتمامه لاحقا نظرا لمخالفته

لأحكام النقطة السابعة من الفصل الأول من قرار الهيئة عدد 3 الصادر بتاريخ 6 مارس 2024 والمتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم والتي تمنع منح المكافآت والتحفيزات الترحيبية دافعة بأن مصالحها أصبحت مهددة تهديدا جديا باستمرار خصيمتها في ترويج العرض وتفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها انتهت إلى طلب إلزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية.

مؤيدات الدعوى

حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ . حسب رقمه عدد 10399 بتاريخ 13 جوان 2024 تضمن معاينة:

- شراء شريحة هاتف جوال تحمل علامة المشغل " تحمل رقم النداء ***** 572 من نقطة بيع تابعة له كائنة بباجة المدينة قبالة الكنيسة.
- تسلم الحريفة لعقد مسبق الدفع ووثيقها الشروط العامة للاشتراك من قبل الموظفة بنقطة البيع.
- وضع الشريحة المقتناة والحاملة لرقم العداء المذكور بهاتف جوال.
- معاينة نص الإرسالية الواردة على إثر تثبيت الشريحة والمتضمن:

Votre achat d'option a été effectué avec succès le 13/06/2024 pour 57209189 le numéros de votre transaction SRc d 9bOc81718280397
Internet mobile 1.125G 1.12 GO Bonus voix 30 minutes.

رد المدعى عليها

حيث دفعت المدعى عليه في إجابتها الواردة على الهيئة بتاريخ 2 جويلية 2024 بأنها تحصلت بتاريخ 17 ماي 2024 على قرار من قبل الهيئة تحت عدد 108 يقضي بالموافقة على تسويق العرض المتظلم منه معتبرة أن محضر المعاينة لا يثبت حصول الحريف على الحافز مجانا ملاحظة أن نص الإرسالية جاء مثبتا لكون حافز الأنترنات الواقع معاينته كان نتيجة لشراء الحريف للرصيد الأنترنات المنصوص عليه صلب الإرسالية بما يفيد أن منح رصيد الأنترنات كان بمقابل مشددة على قصور محضر المعاينة عن إثبات المخالفة مضيفة أن طلبات المدعية جاءت خالية من أي وثائق أو مؤيدات يمكن الاستناد إليها للوقوف على وجود أضرار انجرت عن هذه الممارسة وانتهت إلى طلب رفض المطلب لانبنائه على محضر معاينة قاصر شكلا ومضمونا عن إثبات مخالفة في حقها فضلا عن افتقاره

لأدنى معايير القضاء الاستعجالي إضافة إلى استناده إلى وسائل إثبات فنية غير موثوقة بها وليس لها أي مرجعية تشريعية أو ترتيبية.

الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد01مدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عد46مدد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عد01مدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عد10مدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر عد3026مدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عد53مدد المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54مدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد*17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 اوت 2018.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد3مدد الصادر بتاريخ 06 مارس 2024 والمتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقتية المقدم من طرف شركة " طلبها إلزام " شركة " في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 28 جوان 2024 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقتية الى شركة " ، لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على ردود شركة " ، المضمنة بمراسلتها الواردة على الهيئة بتاريخ 2 جويلية 2024.

من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذع الناحية.

من حيث الأصل

حيث يهدف المطلب الراهن إلى إلزام "شركة" في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث تمثلت الممارسة موضوع التظلم وفقا لادعاء العارضة في تسويق شركة " لعرض ترويجي لفائدة حرفائها يتمثل في تمكينهم عند اقتناءهم لشريحة هاتفية جديدة من حافز ترحيبي بقيمة "1.125 جيقا أوكتي أنترنات و30 دقيقة من المكالمات المجانية" و ذلك بعد تشغيلهم لخطهم ودون شحن رصيدهم.

وحيث تمسكت المدعى عليها بأن العرض المتظلم منه قد حظي بالموافقة على تسويقه بمقتضى القرار الصادر عن الهيئة تحت عدد 108 بتاريخ 17 ماي 2024 دافعة بأن نص الإرسالية موضوع محضر المعاينة جاء مثبتا لكون حافز الأنترنات الواقع معاينته و المقدرب "1.125 جيقا أوكتي أنترنات كان نتيجة لشراء الحريف لرصيد من الأنترنات* الامر الذي يجعل محضر المعاينة المدعى به قاصر عن اثبات المخالفة المدعى بها .

وحيث يستخلص من محضر المعاينة سند الدعوى توثيق مضمون إرسالية واردة على الشريحة المقتناة مفادها أن الرصيد المتوفر بالشريحة والمتمثل في "1.125 جيقا أوكتي أنترنات و30 دقيقة من المكالمات المجانية" جاء نتيجة عملية شراء

Votre achat d'option a été effectué avec succès le 13/06/2024 pour 57209189 le numéros de votre transaction SRc d 9bOc81718280397

Internet mobile 1.125G 1.12 GO Bonus voix 30 minutes*

وحيث أن ما ورد بتلك المعاينة لا يمكن ان يؤكد باي حال من الأحوال ان رصيد الانترنات المتوفر بالشريحة سند الدعوى مرتبط بالعرض التجاري الأصلي الحاصل على موافقة المصالح الاقتصادية للهيئة و بعد تغيير الشركة المطلوبة لاحد خصائصه ام ان ذلك الرصيد قد تم شراؤه مثلما يستشف ذلك من عبارات الارسالية التي تم ادراجها بمحضر المعاينة سند هذه القضية الامر الذي باتت معه الوقائع تستوجب إجراء أبحاث واستقراءات معمقة لا يتسع مجال التدابير الوقائية للخوض فيها واستخلاص النتائج منها.

وحيث أن الشروط الموضوعية للتدابير الوقائية تنبني على التأكد وعدم المساس بالأصل وطالما أن الموضوع يتطلب أبحاث واستقراءات لها مساس بالأصل للثبوت من مصدر الرصيد المنصوص عليه

بنص الإرسالية موضوع المعاينة فان مطلب المدعية الرامي الى الإيقاف الفوري للعرض المشار اليه
أعلاه بات في غير طريقه ومتعين الرفض.

ولهذه الأسباب

رئيس الهيئة

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن
الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر ميساوي

